مجلة جرش للبحوث Jerash for Research and Studies Journal والدراسات

Volume 23 | Issue 1

Article 61

2022

Al-Sakhra Company for Security Services and Consultations and its Role in Supporting Societal Security from the Perspective of **Employees**

Mohammad Al-Tarawneh MohammadAl-Tarawneh@yahoo.com

Majid Al-Qabaleen MajidAl-Qabaleen@yahoo.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu



Part of the Arts and Humanities Commons, and the Social and Behavioral Sciences Commons

Recommended Citation

Al-Tarawneh, Mohammad and Al-Qabaleen, Majid (2022) "Al-Sakhra Company for Security Services and Consultations and its Role in Supporting Societal Security from the Perspective of Employees," Jerash for . Vol. 23: Iss. 1, Article 61 نمجلة جرش للبحوث والدراسات Vol. 23: Iss. 1, Article 61. Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss1/61

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for by an authorized editor. The مجلة جرش للبحوث والدراسات by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية ودورها في تدعيم الأمن المُجتمعي من وجهة نظر العاملين بها

محمد عبد الرحمن الطراونة * و مجد خليل القبالين **

تاريخ القبول 2020/12/23

تاريخ الاستلام 2020/8/28

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعريف بشركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية، وتسليط الضوء على الدور الذي تقوم به الشركة في تدعيم الأمن المُجتمعي من وجهة نظر العاملين بها، وتم استخدام منهج المسح الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة، واختيار عينة عشوائية مُلائمة من مُجتمع الدراسة بلغ حجمها (150) موظفًا من العاملين بها من المُتقاعدين العسكريين في شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية، ومن أجل الوصول لأهداف الدراسة تم تصميم استبانة وتوزيعها على المبحوثين وفق مقياس ليكرت الخُماسي، وتكونت من (19) فقرة موزعة على أربعة محاور.

وتوصّلت الدراسة إلى عدة نتائج تتمثل في: المتوسطات الحسابية لمستوى الدور الذي تقوم به شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية في خدمة المُجتمع، وعلى المستوى الكُلي جاء بدرجة مُرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (4.20)، وبانحراف معياري (0.52)، أما على مستوى المجالات فقد جاءت جميعها بمستوى مُرتفع، مُحتلًا المرتبة الأولى مجال "تعزيز قيم الولاء والانتماء" بمتوسط حسابي (4.23)، وفي المرتبة الثانية "تدعيم الأمن المجتمعي" بمتوسط حسابي بلغ (4.21) بمستوى متوسط، واحتل مجال "تدعيم الأمن الإعلامي" المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي (4.18)، وجاء بالمرتبة الرابعة والأخيرة مجال "تدعيم الأمن الاقتصادي" بمتوسط حسابي (4.17).

ومن أهم التوصيات التي توصّلت إليها الدراسة: ضرورة توعية المجتمع وتثقيفه بأهمية الدور الذي تقوم به شركة الصخرة وغيرها من الشركات الأمنية في تدعيم الأمن المُجتمعي؛ لخلق حلقة وصل وتشبيك بين الشركات الأمنية والمُجتمع المحلي بهدف جعل عملية صناعة الأمن عملية تشاركية تقوم بها الأنساق كافة داخل المُجتمع، ومسؤولية مُجتمعية وليست فقط مسؤولية تقع على عاتق الدولة والجهات الأمنية، على اعتبار أن المُجتمع المحلي أحد أهم الأذرع المُساهِمة في صناعة الأمن كونه يمثل العنصر البشري المُهم.

الكلمات الدالة: الأمن المُجتمعي، الاستشارات الأمنية.

1705

[©] جميع الحقوق محفوظة لجامعة جرش 2022.

^{*} علم اجتماع، الأردن.

^{**} علم اجتماع / علم الجريمة، الأردن.

مجلة جرش للبحوث والدراسات

الطراونة والقبالين

Al-Sakhra Company for Security Services and Consultations and its Role in Supporting Societal Security from the Perspective of Employees

Mohammad A. Al-Tarawneh and Majid K. Al-Qabaleen, Sociology, Jordan.

Abstract

This study aimed at identifying Al-Sakhra company for security services and consultations and highlighting the role played by the company in supporting societal security from the perspective of employees. The study used the descriptive survey approach to achieve the study objectives. The study sample was randomly chosen and consisted of (150) employees from the retired military individuals working in Al-Sakhra company for security services and consultations. In order to achieve the study objectives, a questionnaire was designed and distributed to the respondents according to likert 5-point scale. It consisted of (19) items distributed to four axes.

The study results showed that the level of the role undertaken by Al-Sakhra company for security services and consultations in serving the community at overall level was high with a mean of (4.20) and a standard deviation of (0.52). The results showed that all the domains were with a high level, where "enhancing the values of faith and affiliation" was in the first place, with a mean of (4.23), "supporting societal security" was in the second place, with a mean of (4.21). "promoting media security" was in the third rank, with a mean of (4.18), while "enhancing the economic security" was in the last place, with a mean of (4.17).

In the light of the results, the study recommended the necessity of educating the community about the importance of the role played by Al-Sakhra company and other security companies in supporting societal security in order to establish a connection between security companies and local community to make the process of security-making as a collective process inside the community and a societal responsibility, in that it is not only the responsibility of the government and the security devices, considering the local community as one of the factors contributing to making security as it represents the important human element.

Keywords: Societal security, Security consultations.

مجلة جرش للبحوث والدراسات

المُقدّمة:

يرى ابن خلدون أن الإنسان اجتماعي بطبعه؛ لذا فهو بحاجة إلى الاجتماع والتعاون مع أقرانه حتى يتحقق له الاستقرار والاستمرار في الحياة، ويقترن مفهوم الحياة بمدى تحقيق وإشباع حاجتين أساسيتين لا يستطيع الإنسان العادي بمفرده تحقيقهُما، وهُما: حاجته إلى الغذاء وحاجته إلى الأمن، ولكي تتحقق هاتان الحاجتان فلا بُد من وجود سلطة مُنظمة، أو آلية فاعلة تتولى مهمة السهر على توفيرهُما لكُل أفراد المُجتمع بلا استثناء، ودون تمييز على أساس اللون، أو العرق، أو الدين...

تطورت وظائف الدولة وانتقلت من مفهوم الدولة الحارسة الحافظة للأمن والاستقرار والمُحقّقة للعدالة إلى مفهوم الدولة الخادمة التي تسدي خدمات كثيرة في المجال الصحي، والتعليمي، والاقتصادي، والاجتماعي، فمثلما تطورت وظائف الدولة تطور كذلك مفهوم الأمن الذي لم يعُد محصورًا في زاوية أمن الدولة فقط، وإنما تجاوزها إلى أبعد من ذلك، وأصبح هُناك ترابُطًا كبيرًا ووثيقًا بين العملية التنموية والأمن ورفاهية الإنسان وبقائه، وهذا التطور الجديد في مفهوم الأمن جعله محط اهتمام الدارسين والمُنظرين والمُمارسين، وأصحاب القرار جميعًا، ومرت نلك إلى انعكاساته المُختلفة سلبًا وإيجابًا على حياة الناس والمُجتمعات، والأمم والنظام الدولي، وذلك في شؤونهم الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والبيئية، ومن ثم تعد المشاريع التنموية بالمنظار الواسع لمفهوم الأمن أحد المداخل الأساسية لإنجاز مُتطلبات بناء الدولة (مدوني، 2014).

وتعد نعمة الأمن والاطمئنان من أكبر النعم بعد الإسلام، فلقد كان الأمن -وما زال- هاجسًا شاغلًا للأفراد والأمم والشعوب، يسعون لتحقيقه بشتّى الوسائل والسبل؛ كونه العامل الأساس لحفظ الوجود الإنساني؛ ولذلك فلا بقاء لمُجتمع متين البنية، مُزدهر النمو، ومُستقر الأوضاع إذا لم تتحقق له سبُل الطمأنينة والرفاهية للتغلُب على العوز والمرض والجهل، ولكي تتحقق هذه الأهداف كان لا بُد من تحقيق الأمن المُجتمعي، كما أن الأمن السياسي والأمن الاقتصادي لا يمكن تحقيقُهما بمعزل عن الأمن المُجتمعي، وكل ذلك يصب في مصلحة تعزيز الأمن المُجتمعي بجوانبه كافة، سواء كان الأمن الأقتصادي، أو الإعلامي، أو تعزيز قيم الولاء والانتماء.

كما يعد الأمن من وجهة نظر الإسلام ضرورة من ضرورات الحياة، فقد جعل الإسلام حفظ الدين، والنفس، والعقل، والمال، والعرض من المقاصد الشرعية؛ فالأمن للإنسان لا تقل أهميته عن أهمية حاجته للغذاء والكساء والسكن، ولهذا فلقد من الله تعالى على أهل قريش أن منحهم الأمن، فقال عز وجل في سورة قريش الآية (3-4): "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" صدق الله العظيم.

1707

كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "من أصبح منكم أمنًا في سريره مُعافًى في جسده عنده قوت يومه، فكأنما خُيرت له الدُنيا بحذافيرها" (رواه الترمذي). (العوجي، 1983: 77).

فالشعور بالأمن والاطمئنان أمر مطلوب لتحقيق التقدّم والازدهار في جوانب الحياة الأخرى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والحضارية، ولذلك تسعى المُجتمعات الإنسانية منذ القدم على اختلاف مُعتقداتها وتوجهاتها ومستوياتها الحضارية إلى توفير الأمن، ولا يقلقها شيء قدر ما يقلقها زعزعة أمنها واستقراراها (عبد السميع،2010)؛ لذلك فإن التفاعل الاجتماعي بين مؤسسات المُجتمع كافة -ومن ضمنها شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية- يُمثَل تكامُلًا ضروريًا لإحداث الأمن والاستقرار داخل المُجتمع، وتلعب شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية مؤسسات المُجتمع، وتلعب شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية دورًا تكميليًا مع بقية مؤسسات المُجتمع الأخرى من أجل تحقيق الأمن المُجتمعي.

ماهية الأمن المُجتمعي:

مفهوم الأمن في اللغة والاصطلاح:

"الأمن لُغة (بتسكين الميم وفتحها وكسرها) مصدره أمين يأمن فهو آمن، والأمان ضد الخوف، كما يعني الاستقرار والسلامة والبُعد عن المخاطر فهو الطمأنينة والاطمئنان بعدم توقع مكروه في الزمن الحاضر والآتي، وضده الخوف الذي يعني الفزع وفُقدان الاطمئنان". (الفيروز ابادي، 125).

الأمن اصطلاحًا: تناول الكثير من العلماء مُصطلح الأمن بالتعريف والتحديد فقد عُرف بأنه: "مُجمل الإجراءات الأمنية التي تُتخذ لحفظ أسرار الدولة، وتأمين أفرادها ومُنشآتها ومصالحها الحيوية، ويعني الطمأنينة والهدوء والقدرة على مواجهة الأحداث والطوارئ دون اضطراب" (الهيتى، 2007: 4).

وعُرفِ أيضًا بأنه: "الاستعداد والأمان بحفظ الضرورات الخمس من أي عدوان عليها، فكُل ما دلّ على معنى الرأفة والسكينة وتوفير السعادة والرُقي في أي شأن من شؤون الحياة فهو أمن" (الهيتي، 2007: 5).

وفي تعريف آخر بأنه: "اطمئنان الإنسان على دينه، ونفسه، وعقله، وأهله، وسائر حقوقه، وعدم خوفه في الوقت الحالي أو في الزمن الآتي من داخل بلاده ومن خارجها، ومن العدو وغيره، ويكون ذلك وفق توجيه الإسلام وهُدى الوحي ومُراعاة الأخلاق، والأعراف، والمواثيق". (الخادمي، 2005: 16).

تعريف الأمن المُجتمعي:

يرى الباحثون أن هُناك تلازُمًا ما بين لفظ الأمن ولفظ الاجتماعي؛ لأن الأمن لا يكون إلا اجتماعيًا، ويستحيل أن تقف حدوده عند حدود الفرد دون الاجتماع الشامل للأفراد ضمن الجماعة.

لا يوجد تعريف مُحدر للأمن المُجتمعي، فقد تعدرت مفاهيمه وأبعاده في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز أخطار جديدة ومُتغيرات تركت آثارها على جميع الأنساق الحياتية، سواء منها ما يتعلق بحياة الفرد أو الجماعة، فقد تداخلت المفاهيم والمُصطلحات في تحديد ماهية الأمن الاجتماعي وحدوده، فقد عُرف عند عُلماء الاجتماع بأنه: "سلامة الأفراد والجماعات الداخلية والخارجية من الأخطار التي تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد من القتل، والاعتداء على المُمتلكات بالتخريب أو السرقة، إذاً؛ فغياب أو تراجع مُعدلات الجريمة يُعبر عن حالة الأمن الاجتماعي، وأن تفشي الجرائم وزيادة عددها يعني غياب الأمن الاجتماعي" (العوجي، 1983: 35).

ومن هُنا، فإن مفاهيم الأمن المُجتمعي تدور حول توفير حالة الأمن، والاستقرار، والطمأنينة في المُجتمع المحلي بحيث يستطيع الأفراد التفرُغ للأعمال الاعتيادية التي يقومون بها، وفي حالة غياب الأمن فإن المُجتمع يكون في حالة شلل وتوقف؛ فالإنتاج والإبداع يزدهران في حالة السلام والأمن والاستقرار.

يعد "باري بوزان" (parry puzan) رائد الأمن المُجتمعي؛ لأن هذا المُفكر الإنجليزي قد طور تصورًا أمنيًا، ربط فيه الأبعاد الداخلية للأمن بالأبعاد بالخارجية، وقام بإعطاء الأولوية للأمن المُجتمعي مع توسيعه لهذا المفهوم ليشمل عِدة أبعاد مُختلفة، مؤكدًا على أن الأمن مُتعلِّق بمُتابعة كُل تهديد، كما يُشير إلى أن الأمن داخل النظام الدولي يعني قُدرة الدول والمُجتمعات على حماية سيادة هويتها وتكامُلها الوظيفي (Dario Batistella,2006).

ومفهوم الأمن المُجتمعي يُشير إلى نشاط حياتي يُعبر عن حالة من الإحساس، أو الشعور أو الاحتياج لمجموعة من الضمانات تحقِّق الأمن للإنسان في يومه وغده، وهذه الضمانات تتمثل في توفير التعليم الأساس المُلائم، والرعاية الصحية المُناسبة، والخدمات الثقافية والاجتماعية، وتوفير السكن المُلائم، وخدمات الأمن والعدل، وتوفير الأمن الغذائي، والتأمينات الاجتماعية (عفيفي،2004).

ويُعرف الأمن المُجتمعي على أنه: مجموعة الإجراءات والبرامج والخُطط التي تهدف إلى توفير الضمانات الشاملة التي تجعل كُل فرد في المُجتمع يحظى بالرعاية اللازمة، وتوفّر له سُبل تنمية قُدراته وإمكاناته (Michael,2006).

ويرتبط الأمن المُجتمعي بالأمن الإنساني الذي يُعبر عن الأمن الشامل والمُستدام الذي يحمي من الخوف والنزاعات والتجاهُل والفقر، والجوع، والحرمان الاجتماعي والثقافي، ويتضمن حماية الحُريات والناس من الأخطار، وخلق النُظم السياسية، والاجتماعية، والبيئية والاقتصادية، والثقافية التي تُتيح للناس ديمومة بقائهم، وكرامتهم، ومعيشتهم (Hans & Edward, 2000).

لقد تم تقسيم مجالات الأمن المُجتمعي إلى قسمين رئيسين، هُما: مجالات الأمن المُجتمعي الداخلية وتتضمن الأمن النفسي، والأمن الاجتماعي، والأمن السياسي، والأمن المعيشي، والأمن المدني، والأمن الحضاري؛ ومجالات الأمن المُجتمعي الخارجية وتتضمن الأمن الفكري، والأمن العسكري، والأمن الاقتصادي (الشقحاء، 2009).

وتم تقسيم الأمن المُجتمعي من قبل رائد الأمن المُجتمعي بوزان إلى ثلاثة مجالات: (محلية، وإقليمية، ودولية)؛ إذ تتضمن هذه المجالات أمن الفرد، ومُمتلكاته وتاريخه وتُراثه، ومُعتقداته، وحُرياته الأساسية، وكذلك سيادة الدولة وسلامة أراضيها وحدودها السياسية وقرارها الوطني واستقرارها الأمني والاجتماعي الداخلي، وقُدرتها على النهوض بالمُتطلبات التنموية الشاملة لمُجتمعها، حيث يقوم الأمن الوطني على ثلاثة عناصر أساسية، وهي: الحاجة إلى قُدرة دفاعية، وحاجة المواطن إلى الأمن والاستقرار الداخليين، وحاجة المُجتمع إلى النمو والتنمية (Buzan,1991).

مدرسة كوبنهاجن لدراسة الأمن:

اهتمت مدرسة كوبنهاجن بتوسيع مفهوم الأمن ليشمل خمسة مجالات بدلًا من التركيز على مجال الأمن العسكري التقليدي، وذلك بإضافة المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والبيئية (الإيكولوجية). ومن أبرز من كتب في هذا الاتجاه (باري بوزان)، حيث يهتم بوزان بدراسة العلاقات الدولية من وجهة نظر المدرسة الإنجليزية التي تركز على مفاهيم المُجتمع الدولي والمُجتمع العالمي والتعدُدية، وتطبيق ذلك على النظام العالمي، وله ارتباط بالمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية أيضًا، وقد عمل مُديرًا لمعهد كوبنهاجن لأبحاث السلم، ويرى بوزان أن الفرد لا يُمكن أن يكون مناط تركيز الأمن، بل يجب أن تكون الدولة محط التركيز، وذلك لثلاثة أسباب: (Smith, Ken,2005)

أولًا: إن الدولة هي الوحيدة التي تتحمل تبعات مُشكلة الأمن التي تتداخل فيها عدة مستويات، هي: الدولة، وما دونها من وحدات، وما فوقها من مؤسسات.

ثانيًا: الدولة هي الجهة الرئيسة المنوط بها إزالة حالة عدم الأمن.

ثالثًا: الدولة هي الفاعل الأساس في العلاقات الدولية.

وفي بداية التسعينيات حدث تحوّل في موقف بوزان، فقد تناول في مجموعة من المقالات مع أول ويفر Oil Wafer مفهوم "الأمن المُجتمعي"، ويُشير هذا المفهوم إلى أمن المُجتمعات الأثنية والدينية والوطنية. ويرى أن "الدولة" و" الأمة" لا تحملان الدلالات نفسها في كُل مناطق العالم، وبذلك يُصبح مفهوم الأمن القومي محدود الجدوى في مثل هذه الحالات، فبينما يُركز مفهوم الأمن القومي على السيادة من حيث هي قيمة جوهرية، فإن الأمن المُجتمعي يقوم على أساس الهوية. وتتجسد الهوية في قُدرة المُجتمع على المُحافظة على أنماطه التقليدية في اللغة والثقافة، والدين، والهوية الوطنية، والعادات في وجه التحديات والتغيير (Bjorn Moller,2001). ولا يلغي الأمن المُجتمعي موضوع الهجرة المُجتمعي أمن الدولة لكنه يحظى بالاهتمام الأكبر، ومن قضايا الأمن المُجتمعي موضوع الهجرة في الدول الأوروبية الذي لا يمكن بسهولة إدراجه ضمن هموم أمن الدولة التقليدية.

إن ما يُميز هذه المدرسة (مدرسة كوبنهاجن) وتوجهها المُجتمعي هو مفهوم الأمننة securitization، الذي طرحه (ويفر)، ويرى فيه أن أفضل طريقة لفهم الأمن هي عبر دراسة النص أو الخطاب لمعرفة ما يُريد أن يُحقّفه؛ فوصف موضوع ما بأنه قضية أمنية يُضفي على هذا الموضوع نوعًا من الأهمية والعناية الفائقة، وبالتالي تصبغ بالشرعية في الوسائل والإجراءات الخاصة، التي لا تُستخدم عادةً في الأوضاع السياسية العادية، للتعامُل مع القضية الأمنية (Ken, 2005).

وهذا ما دعا البعض إلى اتهام الولايات المتحدة الامريكية وبعض حلفائها بأنها قامت بعد أحداث سبتمبر (2001) بأمننة وتسييس الهجمات، فبدلًا من أن يقوم الرئيس الأمريكي بوش بالتعامل مع الهجمات على أنها فعل إجرامي، جعل القضاء على القاعدة هدفًا عسكريًا في الظاهر، وشيطنة واستعداء كل من لا يدور في فلك سياسة المصالح الغربية عامة والأمريكية خاصة بخاصة في العالم العربي والإسلامي بدلًا من أن يكون الرد مطلبًا قانونيًا، أو سياسيًا ضمن إطار القوانين الدولية، ويترتب على ذلك أن الإجراءات السياسية العدائية لا تُطبق في وقت الحرب مثلما حدث في الحرب على الإرهاب، فقد هاجمت واحتلت وهدرت دول عربية وإسلامية، وقيدت الحربات الشخصية في عدد من الدول الغربية، وحُبس معتقلون لسنوات في سجن غوانتنامو وغيره، واختُطف أشخاص من دول كثيرة لا يُعرف مصيرهم حتى الآن، وتم كُل ذلك باسم الحرب على الإرهاب وتحقيق الأمن.

طبيعة المؤسسات الأمنية:

تقوم المؤسسات الأمنية بدور كبير في الحفاظ على الأمن المُجتمعي من خلال القيام بأدوار مُتشعبة ومُتزايدة، حيث تُساعد على توفير الأمن للاستثمار والنمو الاقتصادي، وتتضح طبيعة المؤسسات الأمنية من خلال الوظائف المُتعددة التي تقوم بها داخل المُجتمع وتتمثل تلك الوظائف بالوظائف الأمنية والاجتماعية؛ بهدف تحقيق الأمن والاستقرار لأفراد المُجتمع والتي تعد من أهم الواجبات الوظيفية للمؤسسات الأمنية، ولكي تؤدي المؤسسات الأمنية هذه الواجبات لا بُد أن تكون مقبولة لدى المُجتمع حتى تستطيع ان تطلب مُساعدته، فحتى تقوم المؤسسات الأمنية بدورها فإنه لا بُد لها من توطيد الدور الاجتماعي لها وبناء جسور الثقة والتعاون بينها وبين الجمهور، فلا تستطيع المؤسسات الأمنية أن تنفرد بوقاية المُجتمع من الجريمة، وتُحقَّق له الأمن المسؤولية بينها وبين أفراد المُجتمع؛ فمسؤولية تركيز الأمن تقع على عاتق الأجهزة الأمنية بمُختلف صفوفها بالدرجة الأولى، إلا أن توفير الأمن هو مسؤولية توية بين المؤسسات الحكومية والأهلية وكُل أفراد المُجتمع، فمن الضروري وجود علاقة قوية بين المؤسسة الأمنية والمُجتمع؛ لمنع الانحراف والجريمة والمُشاركة معًا في مكافحتها (الايوبي، 2000).

دور مهام المؤسسات الأمنية في تحقيق الأمن المُجتمعي:

تكمن أهم المهام الأمنية التي تتولاها الأجهزة الأمنية المُختلفة في تحقيق الأمن وبث الطُمأنينة في النفوس نتيجة ما تُمارسه من أعمال مُختلفة تبعث على الأمل ومُضاعفة الجُهد وترفع مُعدل الإنتاجية في المُجتمع، وتُنتِج الفُرصة للإبداع الفكري والثقافي، كما أنها تُساعد في تحقيق أمن المُجتمع من خلال مُحاربة ومُكافحة الظواهر السلبية التي لا يخلو منها أي مُجتمع بشري كجرائم القتل، والسرقة، والسطو وغيرها من الجرائم، حيث تتولّى الأجهزة الأمنية التصدّي لها من خلال منهجين مُتكاملين يتمثلان في: (الامين، 2001).

المنهج الوقائي: ويتمثل في منع وقوع الجريمة كإجراء وقائي واحترازي، من خلال أعمال التحري والمراقبة، والتوعية، والدوريات، وتدريب الكوادر الأمنية، واقتناء الوسائل الفنية والعلمية للمساعدة في منع وقوع الجريمة والحد منها.

المنهج العلاجي: ويتمثل في التعامُل مع الجرائم بعد وقوعها من حيث البحث عن المُتهمين والقبض عليهم والتفتيش عن أماكنهم، وجمع الأدلة المادية، والتحري عن المشبوهين ومُراقبتهم وإحالتهم لجهة التحقيق في القضايا وفقًا للتعليمات المُتبعة داخل الدولة، ومن خلال المهام التي تقوم بها المؤسسات الأمنية فإنها تُسهم مُساهمة مُباشِرة في تحقيق الأمن

المُجتمعي من خلال الدور الاجتماعي الكبير الذي يظهر من خلال الإجراءات التي تقوم بها المؤسسات الأمنية، وتتمثل أهم هذه المهام التي تُحقق دورًا كبيرًا في تحقيق الأمن المُجتمعي في ما يلي:

- توظيف رجال الأمن في مُختلف المؤسسات الأمنية وإنشاء معاهد وكُليّات أمنية، والمُساهمة في الحدّ من مُعدلات البطالة، وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية لهم ولأسرهم.
- تنفيذ برامج الاصلاح الاجتماعي داخل مراكز الاصلاح والتأهيل، سواء كان على شكل توعية ومُحاضرات، أو إعطاء دروس تعليمية؛ لإكساب النُزلاء مهن حرفية يستطيعون مُمارستها أثناء تنفيذ العقوبات وبعد الخروج من المركز الإصلاحي، والعمل على الإصلاح والتأهيل لهذه الفئة، وإرجاعها عُنصرًا فاعلًا في المُجتمع، من خلال مفهوم الرعاية اللاحقة التي تتمثل من لحظة دخول النزيل للمركز الإصلاحي وحتى بعد خروجه؛ للحيلولة دون عودتهم للجريمة، ومُساعدتهم على تخطي مصاعب الحياة الاجتماعية، خاصةً ما يُسمَى بأزمة الإفراج وما يتبعها من الوصمة الاجتماعية (الايوبي،2000).

التحديات التي تواجه المؤسسات الأمنية في تحقيق الأمن المُجتمعي:

تتسم العلاقة بين المؤسسات الأمنية وأفراد المُجتمع بالتغير وعدم الاستقرار والاستمرار على وتيرة واحدة بسبب الكثير من العوامل والأسباب، منها ما هو مُرتبط بالفرد وعلاقته بالسلطة والنظام بشكل عام والمؤسسة الأمنية بشكل خاص، وشعوره بالمواطنة والانتماء، ومنها ما هو مُتعلِّق ببيئة وثقافة وقيم العمل الأمني لدى المؤسسات الأمنية، وتتلخص هذه التحديات التي تقف في وجه تحقيق الشراكة الفعلية بين المؤسسات الأمنية وأعضاء المُجتمع في ما يلي: (الأمين، 2001)؛ (خزاعلة، 2012)؛ (أبو شامة، 2000).

- بيئة العمل الداخلية لدى المؤسسات الأمنية: يتأثر العمل الأمني بظروف البيئة التنظيمية داخل المؤسسات الأمنية، والتي تتمثّل في طبيعة التنظيم الأمني والرؤية التي يعمل في إطارها والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ونموذج القيادة المعمول به في المؤسسة الأمنية إضافة إلى آليات اتخاذ القرار والاتصال، حيث تنعكس ظروف البيئة الداخلية على طبيعة العمل الأمني وعلى العلاقة بين المؤسسات الأمنية وأفراد المُجتمع، خاصة ما يتعلق منها بقيم المؤسسة المُتصلة بالعدالة والمساواة والشفافية، واحترام حقوق الإنسان.
- الصورة النمطية للمؤسسة الأمنية في ذهن الجمهور: حيث تزداد توقعات وتطلُعات المواطنين يومًا بعد يوم، خاصة مع زيادة التعليم والثقافة والمعرفة والتواصل مع المُجتمعات الأخرى؛ ما يجعلهم يفترضون الحصول على الكثير من الحقوق والاعتراف والاحترام من قبل مؤسسات الدولة المُختلفة، حيث تتغير توقعات المواطنين وتطلُعاتهم بزيادة التغير

الاجتماعي، والاقتصادي، والتكنولوجي، والثقافي، وزيادة المُشكِلات المُرتبطة بالشعور بالأمن والاستقرار، فلم يعد المواطنون ينظرون إلى الشرطة نظرة رأسية؛ أي: أنها جُزء من السلطة وأداة من أدوات تثبيت النظام الحاكم، بل ينظرون لها نظرة أفقية؛ أي: أنها جزء من المُجتمع وأن وجودها هو بالدرجة الأولى لخدمة المُجتمع وهذا -وإن كان يعد لدى الكثير ظاهرة صحية- إلا أنها في أحوال كثيرة تحد من هيبة النظام والدولة.

- اتساع مدار عمل المؤسسات الأمنية، فهناك علاقة طردية بين تزايد وقوع الجريمة وبين تكوين المُجتمعات، فكُل هذه التطورات في مُجملها أدت إلى اتساع مدار عمل المؤسسات الأمنية.
- ضعف المستوى التعليمي والثقافي لدى بعض أفراد المؤسسات الأمنية، حيث ينعكس ذلك على مدى كفاءتهم في كيفية تصرفهم في المواقف المُختلفة، وكيفية تعاملهم مع الجمهور بصورة غير مُناسبة، ولكن هُناك جهود جبارة لرفع المستوى التعليمي والثقافي للعاملين في المؤسسات الأمنية.
- الارتباطات الأسرية والقبلية ما بين أفراد الأجهزة الأمنية والمجتمع المحلي، خاصة حين يعمل هؤلاء الأفراد بالقرب من مواقع سكنهم وهو الواقع في معظم الأحيان.
- مدى التزام الفرد بمبادئ أخلاقيات العمل في ظل الضغوط الاجتماعية والضائقة المالية التي يعاني منها معظم هؤلاء الأفراد.

شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية:

قامت القوات المُسلحة بتقديم الكفاءات المؤهلة للمُجتمع المحلي كخبرات تم إعدادها بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية؛ لتكون العون والسند لمؤسسات الوطن في قطاعيه العام والخاص، بل تعدى ذلك إلى ولوج أسواق دول المنطقة والعالم؛ إذ تمكّنت القوات المُسلحة من إنشاء عدة شركات محلية وخارجية أهمها شركة الصخرة للأمن والحماية التي تم تأسيسها من قبل القوات المسلحة الأردنية وبمشاركة الأمن العام؛ لتكون رافدًا حقيقيًا لجميع مُتطلبات الأمن والحماية داخل الأردن وخارجه، والتي ستخلق فرص عمل للمُتقاعدين العسكريين الأردنيين، حيث ستتعاون الجهات ذات العاقة للتوسع في عمل الشركة محليًا وإقليميًا. إن شركة الصخرة ستُقدِم خدمات الدعم الأمنية الأساسية اعتمادًا على ما تتمتع به القوات المُسلحة والأجهزة الأمنية الأردنية من خبرة اكتسبتها عبر تاريخ طويل في هذا المجال. ويتوجه تركيز الصخرة إلى المستوى الإقليمي وتقديم الاستشارات الأمنية، والتدريب، وتقديم الحلول الأمنية المُناسبة بدءًا من القطاعات التجارية وقطاع الأعمال، ووصولًا إلى القطاعات الحكومية، حيث ستعمل كُل من القوات المُسلحة الأردنية - الجيش العربي، والأمن العام شاملا الدرك معًا لدعم تطوير شركة الصخرة وتوفير الأردنية - الجيش العربي، والأمن العام شاملا الدرك معًا لدعم تطوير شركة الصخرة وتوفير

وظائف مُناسبة للمُتقاعدين العسكريين داخل الأردن وعلى المستوى الإقليمي (موقع خبرني الرسمي، 2018).

أنشئت شركة الصخرة في عام (2018) كشركة خدمات واستشارات أمنية؛ لتعمل على خلق فرص عمل للمتقاعدين العسكريين وبرواتب مجزية مقارنة مع أقرانهم، وبما يتلاءم مع المتطلبات والمواصفات التي يجب أن تتوفر في جميع مُنتسبي الشركة من المتقاعدين العسكريين.

توفر الشركة الشراكة الاستراتيجية مع القوات والأجهزة الأمنية ميزة تبادل المعلومات الأمنية من خلال مندوبي الأجهزة الأمنية العاملين في غُرفة عمليات الشركة الرئيسة، وتتمتع الشركة بوجود منظومة عمل مُتكامِلة من خلال الأقسام المُتخصِصة كالعمليات وتطوير الأعمال ونظام السيطرة والمُراقبة والتحكم، والقوى البشرية وأكاديمية التدريب، وتقوم رؤية الشركة الاستراتيجية ومن خلال أكاديمية التدريب على وضع برامج تدريبية متطورة تُلامِس الحاجة والتطور العالمي في مجال الخدمات الأمنية العالمية من خلال برامج شاملة عمليًا ونظريًا.

وتقوم الشركة بتطوير برامج تدريب مُتخصصة تُلائم مُتطلبات العُملاء والقطاعات التي تتلقّى الخدمات الأمنية من الشركة من خلال مُدربين أكفياء، وبالتعاون مع القوات المُسلحة والأجهزة الأمنية لتكون رافدًا في عمليات التدريب المُتخصص.

يوجد للشركة غطاء قانوني يتمثل بترخيصها لدى وزارة الصناعة والتجارة، ومُسجّلة تحت دائرة مُراقبة الشركات لمُمارسة وتنفيذ أعمال وواجبات الحماية الأمنية، وبسبب الشراكة الاستراتيجية مع الأجهزة الأمنية فإن الصخرة قادرة على تلبية كافة الشروط والاحتياجات المطلوبة، إضافة إلى قدرتها على التعاون مع الأجهزة الأمنية في تطبيق الخُطط الأمنية للعُملاء في الميدان، وتقوم الشركة بدمج تواجُد القوات الأمنية في كُل المواقع التي تعمل بها، وبالتالي تقع مسؤولية الضابطة العدلية على القوات الأمنية المُشاركة في تنفيذ الواجب وبتنسيق مستمر مع مندوبي الأجهزة الأمنية العاملة مع شركة الصخرة في المواقع وفي غُرفة عمليات الشركة في مقرها الرئيس.

تتمتع شركة الصخرة بالقدرة على تزويد خدمات الأمن والحماية وبمواصفات عالمية وعالية الجودة، حيث يتم استقطاب المُتقاعدين العسكريين من ذوي الخبرات الأمنية وخبرات أمن المُنشآت، وتقوم شركة الصخرة بتدريب المُتقاعدين المُلتحقين بها من خلال برنامج تدريبي مُكثف لمُدة ثلاثة أشهر، ويتم من خلاله تأهيل المُتدرب بدنيًا، ونفسيًا، وعسكريًا.

وتتميز شركة الصخرة بقدرتها على توفير قوات رد الفعل السريع والتدخل المطلوب من خلال شراكاتها الاستراتيجية مع الأجهزة الأمنية المحلية: (القوات المسلحة الأردنية، والأمن العام،

وقوات الدرك)، وتتميز شركة الصخرة بالقُدرة على تقديم خدمات المُراقبة والتحكُم من خلال أنظمة القيادة والسيطرة المتطورة فيها، كما أنه يُمكِنها تقديم خدمات متنوعة أخرى، مثل: (الاستشارات الأمنية، والتدقيق الأمني للأفراد، وإدارة المُناسبات والحشود، والتدريب على مُختلف الاحتياجات الأمنية بطرق حديثة).

في حالة حدوث أي مخاطر أمنية تهدد أمن المواقع الحيوية التي تقوم شركة الصخرة بحمايتها، يقوم ضباط الارتباط (الأجهزة الأمنية) في إدارة الشركة بإعلام جميع الجهات المعنية بحساسية الموقف، وإعطاء الأوامر بأخذ كافة التدابير، كما أن شركة الصخرة لديها الجاهزية لاستقبال أي لجان تفتيش في مواقعها، وفي أي وقت.

أما آلية الشركة لتحقيق قبول الرأي العام فتتمثل بوجود خلية إدارة مخاطر تضُم أفرادًا متخصصين بالاتصالات والعلاقات العامة ذوي خبرات من القطاع الخاص، بالإضافة إلى الدعم المستمر من مُديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المُسلحة الأردنية (الجيش العربي) (بروشور شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية، 2018-2019).

دور القوات المسلحة الأردنية في إعداد القوى البشرية

ومن خلال قراءة إنجازات القوات المُسلحة الأردنية نستنتج أن القوى البشرية هي الركيزة الأساسية لبناء المُجتمعات؛ ولهذا فقد أولى الأردن بقيادة المغفور له بإذن الله جلالة الملك الحُسين بن طلال -رحمه الله- خلال العقود الماضية أهمية واضحة في تنمية القوى البشرية آخذًا بعين الاعتبار محدودية موارده الطبيعية، وقد حقق الأردن نتيجة لذلك إنجازات ملموسة في مجال تنمية القوى البشرية على مستوى النظم والهياكل المؤسسية والتطور الكمي والنوعي، وانتشار الخدمات التعليمية وتطوير نُظُم وبرامج التدريب المهني وإعداد القوى العاملة، ونمو دور القطاع الخاص ومُساهمته في تنمية القوى البشرية.

وتعد القوات المسلحة الأردنية من أهم العناصر التي تلعب دورًا بارزًا في الحفاظ على تنمية القوى البشرية؛ لما لها من أهمية بالغة في الحفاظ على كيان المُجتمع الأردني الذي يتميز بالتنسيق والتوافق بين المؤسسات العسكرية والمدنية، فهي الرديف الداعم للانطلاق نحو تنمية تتناسب مع التطور الخارجي؛ إذ تُشكل القوات المُسلحة الأردنية أكبر مؤسسات المملكة الأردنية الهاشمية وأقدمها، الأمر الذي جعلها تلعب دورًا جوهريًا في حياة المُجتمع الأردني.

وتقوم القوات المُسلحة الأردنية من خلال الكُليّات ومدارس التدريب والمشاغل والوحدات الميدانية بإعداد وتأهيل الكوادر الفنية للمهن التي تحتاجها، من خلال دورات تخصصية يتبعُها مُمارسة عملية تحت إشراف ومُتابعة مُديريات الأسلحة والخدمات المعنية.

وتتمثل الإمكانات التدريبية للقوات المسلحة الأردنية بما يلي: (القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، 2016)

- التدريب على أعمال الدفاع المدني.
- التدريب الاختصاصى في الاتصالات السلكية واللاسلكية.
 - السائقون لمختلف الألبات.
 - المهنيون في مُختلف مهن التصليح والميكانيك.
 - المهنيون في الأعمال الهندسية والخدمات الطبية.

ويمكن تقسيم الجهد التدريبي على حزم، وتشمل كل حزمة مدى واسعًا من النشاطات التعليمية، وهذه الحزم هي:

- حزمة التدريب العسكري، والتدريب الفني التقني، والتدريب الثقافي، والمهارات اليدوية، والتدريب الإداري، والإعداد الهني.

إن القوات المُسلحة الباسلة تستطيع من خلال استراتيجيتها أن تسهم في مواجهة مُشكلة البطالة وتأمين فُرص عمل للمُتقاعدين العسكريين وأبناء المُجتمع الأردني، وبناء على ذلك فلقد خرجت شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية من رحم القوات المُسلحة الأردنية لخدمة المُجتمع الأردني.

الدراسات ذات الصلة:

نظرًا لأهمية هذا الموضوع وندرة الدراسات التي تناولت موضوع الأمن المُجتمعي من وجهة نظر الشركات المُتخصصة بالخدمات والاستشارات الأمنية، وبعد الرجوع للأدب النظري والدراسات ذات الصلة، يُمكِن استعراض بعض الدراسات السنابقة المُتعلقة بموضوع الأمن المُجتمعي والدراسات ذات الصلة.

- أجرى كل من (الصبيحين، والرصاعي، 2018) دراسة هدفت إلى معرفة "دور المدرسة ومناهج التعليم في تحقيق الأمن المجتمعي من وجهة نظر القادة التربويين في الأردن"، وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي لتحقيق أهداف الدراسة، وتكون مُجتمع الدراسة من جميع القادة التربويين في مُحافظة معان، وتكونت عينة الدراسة من (112) قائدًا تربويًا، وتم تطوير مقياس الأمن المُجتمعي الذي تكون من (51) فقرة وفق مجالين للتقييم: (المدرسة مناهج التعليم).

وتوصلت الدراسة إلى أن الفروق في تقديرات التربويين تبعًا لاختلاف مجال التقييم: (المدرسة – مناهج التعليم) ذات دلالة إحصائية، ولصالح مناهج التعليم؛ أي: أن القادة التربويين يرون أن مناهج التعليم الأردنية قادرة بشكل كبير على تحقيق الأمن الاجتماعي، بينما تُشير تقديراتهم إلى ضعف دور المدرسة الأردنية في تحقيق هذا الأمر، كما تباينت تقديرات القادة التربويين تجاه دور المدرسة في تحقيق الأمن الاجتماعي؛ فتقديرات القادة الذكور أن المدرسة تُحقق الأمن الاجتماعي بدرجة أكبر من تقديرات القادة الإناث، في حين تتوافق تقديرات القادة التربويين تجاه دور مناهج التعليم. وأوصت الدراسة بعدة توصيات من أبرزها مُعالجة قيم العمل في المملكة الأردنية الهاشمية، وتفعيل قوانين المُساءلة والمُحاسبة والمُتابعة.

- أجرى (قطيشات، 2015) دراسة هدفت إلى الكشف عن "درجة تضمين كُتب التربية الوطنية والمدنية في المرحلة الأساسية للأمن الاجتماعي من وجهة نظر المُعلَمين"؛ اذ تكون مُجتمع وعينة الدراسة من جميع مُعلمي ومُعلمات التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العُليا في مُحافظة الطفيلة في الأردن البالغ عددهم (115) مُعلَمًا ومُعلَمة، وأظهرت النتائج أن درجة تضمين كُتب التربية الوطنية والمدنية في المرحلة الأساسية العُليا للأمن الاجتماعي من وجهة نظر المُعلمين جاءت كبيرة، كما لم تظهر فروقًا دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة في استجابات أفراد عينة الدراسة تُعزى لكُل من مُتغيري الجنس والخبرة في مجال التدريس.
- أجرى (أبو جحجوح،2012) دراسة هدفت إلى الكشف عن "درجة قيام الإدارة المدرسية بدورها في تنمية الوعي الأمني لدى طلبة المرحلة الثانوية في قطاع غزة"، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت عينة الدراسة جميع أفراد مُجتمع الدراسة البالغ عددهم (402) من طلبة المدارس الثانوية في قطاع غزة، وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة قيام الإدارة المدرسية في مُحافظات غزة بدورها في تنمية الوعي الأمني لدى طلبة المرحلة الثانوية كانت بدرجة متوسطة، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود معيقات تحد من إسهام الإدارة المدرسية في تنمية الوعي الأمني لدى طلبة المرحلة الثانوية، كما أظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد العينة لدرجة قيام الإدارة المدرسية بتنمية الوعي الأمني لدى طلبة المرحلة الثانوية بمدارس مُحافظات غزة تُعزى لمُتغيرات: النوع، والمؤهل العلمي، والمُسمَى الوظيفي، وسنوات الخدمة، والمنطقة التعليمية.
- أجرى (الغمري، 2009) دراسة هدفت إلى تحديد "التربية الأمنية من حيث أصولها في المنهج الإسلامي ودورها في تكوين الوعي بالأمن الاجتماعي لدى الأجيال في المملكة العربية السعودية"، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي الوصفي، ومن أهم نتائج الدراسة أن التربية الأمنية من المنظور الإسلامي لها أصول عقدية وتعبدية وتشريعية وأخلاقية وعلمية، كما 1718

أظهرت نتائج الدراسة أن للمدرسة دورًا أمنيًا واجتماعيًا يهتم بتحقيق السلام والعدل والتنمية، ومعرفة الحقوق والواجبات تجاه الوطن والمُجتمع.

- قام (الخرابشة،1999) بدراسة هدفت إلى تحديد "الأسس التي يمكن الاعتماد عليها لتفعيل دور المؤسسات التعليمية في تحقيق الأمن الشامل"، وخلصت الدراسة إلى حاجة المواطن إلى الوعي التام حول بعض الظواهر والمشكلات الجرمية التي واجهت، أو قد تواجه مُجتمعه لترسيخ واجبه الوطني تجاه ذلك وإلى توعيته من خطر الجريمة، ومن خطر الوقوع ضحية لبعض الجرائم أو الحوادث التي تسبب فيها غياب الوعي، والتركيز على السلوك الواجب اتباعه في مُختلف المواقف الأمنية والتعريف بجهود الشرطة ودورها في خدمة أمن المُجتمع، والتأكيد على أهمية تعاون المواطن وتفهمه لجهود الشرطة وتعريفه بالجهات التي يُمكِن أن يلجأ إليها للإبلاغ عن الجريمة والمُحافظة على مسرحها.

من خلال استعراضنا للدراسات ذات الصلة نُلاحظ أن الدراسة الحالية تتميز بحداثة موضوعها ومنهجها وأداتها المتمثلة في تصميم استبانة لمعرفة دور شركة الصخرة المساهمة في تعزيز الأمن المُجتمعي بجميع فروعه الاقتصادية، والإعلامية...، كما يُلاحظ أن جميع الدراسات السابقة تناولت موضوع الأمن المُجتمعي من زاوية تربوية وتعليمية ولا نجد العدد الكافي من الدراسات التي تناولت موضوع الأمن المُجتمعي من زاوية الشركات الأمنية المُتخصصة بالخدمات والاستشارات الأمنية، خاصة الشركات الأمنية ذات الصبغة العسكرية التي تستثمر خبرات المُتقاعدين العسكريين وتوفر لهم الفُرصة لخدمة وطنهم ومُجتمعهم؛ كونهم الأجدر في هذا المجال.

مشكلة الدراسة:

نظرًا للأزمات الأمنية التي تعيشها الدول المُحيطة بالمملكة الأردنية الهاشمية، وزيادة الحروب والعُنف داخل المُجتمع، وارتفاع مُعدلات الجريمة ومنها الجريمة الإلكترونية، والجرائم العابرة للحدود والجغرافيا، والجرائم المُستحدثة، وموقع الأردن الاستراتيجي ووقوعه داخل مُحيط مُلتهب وحزام ناسف، وتحوّل الأردن تدريجيًا لدولة لجوء للكثير من الأشقاء العرب الذين هربوا من حروب دولهم وصراعها، ومؤخرًا صفقة القرن وما تبعها من أزمات اقتصادية وأمنية، كُلها تحديات يواجهها الأردن تستدعي التطور في آلية صناعة الأمن وتطوير هذه الصناعة من خلال تأسيس شركات أمنية احترافية تُعنى بالخدمات والاستشارات الأمنية بإشراف ومتابعة من الشركات الأمنية، والتي من شأنها أن تُسهم في تحقيق الأمن المُجتمعي وتعزيزه بكافة صوره وأشكاله.

أسئلة الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن عدة تساؤلات تتمثل في:

- 1. ما هو دور شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية في تدعيم الأمن المُجتمعي؟
- 2. ما الدور الذي تقوم به شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية في تدعيم الأمن الاقتصادى؟
 - 3. ما الدور الذي تقوم به شركة الصخرة في تدعيم الأمن الإعلامي؟
 - 4. ما الدور الذي تقوم به شركة الصخرة في تعزيز قيم الولاء والانتماء؟

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

تتمثل الأهمية النظرية لهذه الدراسة بأنها دراسة أصيلة، وهي الدراسة الأولى من نوعها التي تتناول موضوع الأمن المُجتمعي من منظور شركة أمنية مُتخصصة بالخدمات والاستشارات الأمنية بصبغة عسكرية تابعة للقوات المُسلحة الأردنية وبمشاركة الأمن العام يتم فيها توظيف المُتقاعدين العسكريين؛ ما يؤدي إلى تزويد الأدب النظري بقاعدة معرفية يُمكِن البناء عليها في المُستقبل بإنجاز عدد أكبر من الدراسات العلمية التي تقيس مدى مُساهمة الشركات الأمنية في تحقيق الأمن المُجتمعي داخل المُجتمع، وتُفيد طلبة العلم والعاملين بمجال الجهات الأمنية ومُكافحة الجريمة، والمُحللين والمُتخصصين بمجال صناعة الأمن داخل المُجتمع ومُكافحة التطرُف والإرهاب بوجود مخزون علمي معرفي يرجعون له كقاعدة معرفية علمية لتحليل الواقع المعيش.

الأهمية التطبيقية:

تتمثل الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة بتوضيح دور شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية في تحقيق الأمن المُجتمعي، ورفع نتائج الدراسة والتوصيات لصناع القرار والعاملين في الجهات الأمنية؛ للاستفادة منها في وضع خُطط واستراتيجيات وبرامج مُكافحة الجريمة والتطور في صناعة الأمن بما يتلاءم مع التغيرات المُجتمعية، والتحديات التي تواجه صناعة الأمن داخل المُجتمع.

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في ما يلي:

- 1. معرفة دور شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية في تدعيم الأمن المُجتمعي.
- إلقاء الضوء على دور شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية في تدعيم الأمن الاقتصادى.

1720

- 3. معرفة دور شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية في تدعيم الأمن الإعلامي.
- 4. تسليط الضوء على دور شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية في تعزيز قيم الولاء والانتماء.

حدود الدراسة ومُحدِّداتها:

يُمكن تعميم نتائج الدراسة في ضوء الحدود الأتية:

- 1. الحدود البشرية والمكانية: وتتمثل في مُجتمع الدراسة وعينتها من العاملين في شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية.
 - 2. الحدود الزمانية: أجريت الدراسة خلال النصف الأول من العام 2020.

التعريفات الإجرائية للدراسة:

- شركة الصخرة: شركة مُتخصصة تُعنى بتقديم الخدمات والاستشارات الأمنية تابعة في تنظيمها وإدارتها للقوات المُسلحة الأردنية، وبمشاركة الأمن العام، أنشئت عام 2018 بإرادة ملكية سامية بهدف تحقيق التطور والتغيير في عملية صناعة الأمن لمواكبة تغيرات المُجتمع، والتحديات التي تواجه المُجتمع الأردني، والتي من شأنها أن تؤثر سلبًا في عملية تحقيق الأمن المُجتمعي كالحروب، والأزمات، والكوارث؛ للحد من الجرائم المُرتكبة وتطبيق العقوبات الرادعة للوصول بالمُجتمع إلى الأمن والاستقرار قدر الإمكان.
- الخدمات والاستشارات الأمنية: مجموعة الإجراءات والقوانين التي تتخذ وتنفذ لمنع وقوع الجريمة كإجراء وقائي واحترازي، وزيادة منسوب الأمن والاستقرار، وتشمل، أيضًا الإجراءات والقوانين التي تتخذ لتطبيق العقوبات الرادعة على مُرتكبي الجرائم؛ لتحقيق الردع كإجراء علاجي بعد وقوع الجريمة، ويتم تنفيذ تلك الخدمات والاستشارات من قبل متخصصين وأشخاص لديهم الخبرة الكافية في مجال العمل العسكري الميداني تحت مظلة شركة أمنية بصبغة عسكرية تابعة للقوات المُسلحة الأردنية، وقوات الدرك، وجهاز الأمن العام.
- الدور: الوظائف والمهام والدوافع التي تكون مُناطة بالأفراد والجماعات، أو المؤسسات، أو الشركات الأمنية، ويتم تحديد ذلك الدور في ما يتعلق بالشركات الأمنية وفق تقدير الاحتياجات الأمنية التي تحتاجها الدولة، والتي من أجلها يتم تأسيس تلك الشركة الأمنية.
- الأمن المُجتمعي: حالة الاستقرار والأمان التي تسعى الدولة إلى الوصول إليها داخل المُجتمع، والأمن وتشمل الأمن الإنساني بكافة صوره وأشكاله والتي يتفرع منها: الأمن المُجتمعي، والأمن

الاقتصادي، والأمن الإعلامي، على اعتبار أن الإعلام اصبح له دور كبير وأساس في حياة الأفراد والجماعات، ويشمل الأمن الإنساني تعزيز قيم الولاء والانتماء لدى الأفراد داخل المُجتمع.

الطريقة والإجراءات:

منهجية الدراسة:

تم استخدام منهج المسح الوصفي، حيث تم إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية ذات الصلة بموضوع الدراسة؛ لأجل بلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها موضوع الدراسة، والوقوف على أهم الدراسات التي شكلت رافدًا حيويًا للدراسة وما تتضمنه من محاور وأبعاد، كما تم إجراء المسح الاستطلاعي، وتحليل البيانات كافة التي تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة، واستخدام الطرق الإحصائية المناسبة لذلك.

مُجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من العاملين كافة في شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية من العام 2020/2019، والبالغ عددهم (150) موظفاً.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية من مُجتمع الدراسة بلغ عددها (150) موظفًا من العاملين المُتقاعدين العسكريين في شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية. والجدول رقم (1) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمُتغيراتها.

جدول (1): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغيراتها

النسبة	التكرار	فئات المتغير	المتغير
4.0	6	أقل من 30 سنة	
54.7	82	من 30 إلى 40 سنه	11
41.3	62	من 40 سنة إلى 60 سنة فأكثر	العمر
100.0	150	المجموع	
24.7	37	ثانوي وأقل	
40.0	60	كلية مجتمع/ دبلوم	
31.3	47	بكالوريوس	المستوى التعليمي
4.0	6	دراسات عُلیا	
100.0	150	المجموع	

1722

النسبة	التكرار	فئات المتغير	المتغيّر
43.3	65	من 10 إلى 15 سنة	
20.0	30	من 16 سنة إلى 20 سنة	سنوات الخبرة
36.7	55	من 21 وأكثر	ستوات الحبرة
100.0	150	المجموع	

أداة الدراسة:

لخدمة أغراض الدراسة تم تطوير أداة الدراسة من خلال الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة، وقد اشتملت الأداة في صورته النهائية على (19) فقرة توزّعت على (4) مجالات، هي: (تدعيم الأمن المُجتمعي، وتدعيم الأمن الاقتصادي، وتدعيم الأمن الإعلامي، وتعزيز قيم الولاء والانتماء). والجدول رقم (2) يوضّح توزيع فقرات أداة الدراسة على مجالاتها.

جدول (2): توزيع فقرات أداة الدراسة على مجالاتها

عدد الفقرات	المجال
6	تدعيم الأمن المُجتمعي
4	تدعيم الأمن الاقتصادي
4	تدعيم الأمن الإعلامي
5	تعزيز قيم الولاء والانتماء
19	الكُلي

وقد صممت أداة الدراسة وفقًا لتدريج ليكرت الخماسي المكون من خمسة خيارات، وهي: (موافق بشدة: 3، موافق: 4، محايد: 3، غير موافق بشدة: 1)

صدق أداة الدراسة:

استخدمت المؤشرات الآتية للكشف عن صدق أداة الدراسة، وهي على النحو الآتي:

1. صدق المُحكِّمين:

للتحقيق من صدق أداة الدراسة ومدى مُلاءمتها لتحقيق أهداف الدراسة الحالية تم عرضها بصورتها الأولية، على مجموعة المُحكُمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجالات علم الاجتماع، وعلم الجريمة، وعلم النفس، وطلب إليهم إبداء رأيهم فيها من حيث مدى انتماء كُل فقرة للمجال الذي تندرج تحته، ومن حيث الصياغة اللغوية، ووضوح الفقرات، وإضافة أو تعديل

أو حذف ما يرونه مُناسبًا، مُعتمدًا الباحث على المعيار المُتمثل بنسبة اتفاق (80%) فما فوق؛ لإبقاء الفقرة وأقل من ذلك لحذفها أو تعديلها، وقد تم الأخذ بمُقترحات المُحكمين وإجراء التعديلات المطلوبة، وقد تضمنت الاستبانة في صورتها النهائية (19) فقرة توزّعت على أربعة مجالات، وإن الأخذ بمثل هذه التعديلات يُعد دليلًا على صدق أداة الدراسة، ويزيد من مستوى الوثوق بنتائجها.

2. صدق الاتساق الداخلي:

تم التحقُق من تجانس أداة الدراسة داخليًا باستخدام طريقة الاتساق الداخلي، وهي إحدى طُرق صدق التكوين (Construct Validity)، حيث تم إيجاد مُعامل الارتباط بين كُل مجال من مجالات أداة الدراسة، والدرجة الكُلية للمقياس، والجدول رقم (3) يوضّح نتائج ذلك.

(3): مُعامِلات ارتباط مجالات أداة الدراسة مع الدرجة الكُلية	جدول (
-------------------------------------------------------------	--------

معامل الارتباط	المجال
*0.73	تدعيم الأمن المُجتمعي
*0.69	تدعيم الأمن الاقتصادي
*0.77	تدعيم الأمن الإعلامي
*0.80	تعزيز قيم الولاء والانتماء

 $(0.05 \ge \alpha)$ دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة *

يُظهر الجدول السابق أن جميع مُعاملات الارتباط بين كُل مجال من مجالات أداة الدراسة، والدرجة الكُلية للأداة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\infty \le 0.05$)؛ ما يدُل على صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، كما تم التحقُق من صدق الاتساق الداخلي من خلال استخراج مُعامل ارتباط الفقرة مع البُعد الذي تندرج تحته، وقد تراوحت مُعاملات الارتباط ما بين (0.46)، وكذلك مُعامل ارتباط الفقرة مع الدرجة الكُلية، وقد تراوحت مُعاملات الارتباط ما بين (0.79)، وجميع هذه القيم دالة إحصائيًا؛ ما يُدلِّل على صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من الثبات تم تطبيق أداة الدراسة على (30) فردًا من مُجتمع الدراسة ومن خارج عينتها، ثم إعادة التطبيق على العينة الاستطلاعية نفسها، وذلك بعد فاصل زمني، مقداره أسبوعان، وحساب مُعامِل الارتباط بين مرتي التطبيق، كما تم التحقق، أيضًا من الثبات عن طريق معامل (كرونباخ ألفا).(Cronbach's Alpha) للاتساق الداخلي، وذلك على مستوى كُل مجال من مجالات أداة الدراسة، وكذلك المستوى الكلي، والجدول رقم (4) يوضَح نتائج ذلك.

جدول (4): مُعاملات ثبات أداة الدراسة

كرونباخ ألفا	Test-Re Test	المجال
0.84	0.86	تدعيم الأمن المُجتمعي
0.87	0.88	تدعيم الأمن الاقتصادي
0.81	0.83	تدعيم الأمن الإعلامي
0.88	0.91	تعزيز قيم الولاء والانتماء
0.90	0.92	الكُلي

تُظهرِ النتائج في الجدول (4) أن مُعامِلات الثبات بطريقة تطبيق وإعادة التطبيق للاختبار قد تراوحت للمجالات بين (0.83- 0.91) وللأداة ككل (0.92) وبطريقة (كرونباخ ألفا) فقد تراوحت للمجالات بين (0.81- 0.88) وللأداة ككل (0.90)، وتُعدَ مثل هذه القيم مقبولة لأغراض الدراسة الحالية.

مُتغيرات الدراسة:

اشتملت هذه الدراسة على نوعين من المُتغيرات، هُما:

- المُتغير المُستقِل (Independent Variable): وتمثلت في الدراسة الحالية بـ: (العُمر، والمستوى التعليمي، وسنوات الخبرة).
- المُتغير التابع (dependent Variable): ويتمثل بدور شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية في تدعيم الأمن المُجتمعي، ويُقاس من خلال استجابة أفراد عينة الدراسة على المقياس الذي تم إعداده لذلك الغرض.

إجراءات تطبيق الدراسة:

تم توزيع الاستبانات على أفراد عينة الدراسة، كما تمت الإجابة عن الملحوظات والاستفسارات أثناء عملية التطبيق، كما تم الحرص على تعريفهم بأهمية الدراسة والإجابة بكل موضوعية عن أداة الدراسة، وقد تم استرجاع الاستبانات بالطريقة التي وزعت بها، وبعد ذلك تم إدخال البيانات باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

ولفهم المدلولات الإحصائية لمستوى الدور الذي تقوم به شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية في تدعيم الأمن المُجتمعي، فقد تم الاعتماد في توصيف المستويات على المعيار الآتي: (منخفض: أقل من 2.33، متوسط: أكبر أو يساوي 2.33 وأقل أو يساوي 3.66، مرتفع أكبر من 3.66).

المُعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم إجراء المُعالجات الإحصائية باستخدام الرُزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وعلى النحو الآتى:

- 1. للإجابة عن السؤال الأول تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- 2. للإجابة عن السؤال الثاني تم إجراء اختبار تحليل التباين المُتعدد (Multiple Anova).
 - 3. نتائج اختبار (شيفيه) للمُقارنات البعدية للكشف عن الفروق وفقًا لمُتغير الخبرة.
- 4. للتحقُّق من ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل (كرونباخ ألفا)، ومُعامل ارتباط (بيرسون) بين مرتى التطبيق.
 - 5. لوصف خصائص عينة الدراسة سيتم استخراج التكرارات والنسب المئوية.

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات:

أولا: عرض النتائج ومناقشتها:

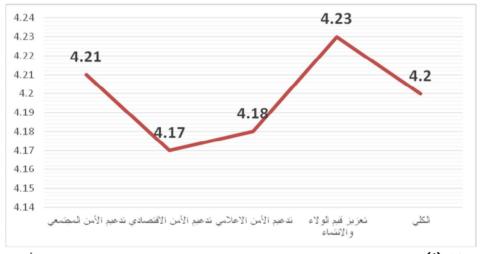
نتائج السؤال الأول، والذي نصنه: "ما مستوى الدور الذي تقوم به شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية في خدمة المجتمع؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم احتساب المتوسلطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الدور الذي تقوم به شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية في تدعيم الأمن المُجتمعي، ونلك على مستوى كُل مجال من مجالات الدراسة والمتمثلة بـ (تدعيم الأمن المُجتمعي، وتدعيم الأمن الاقتصادي، وتدعيم الأمن الإعلامي، وتعزيز قيم الولاء والانتماء) والمجال الكُلي، والجدول رقم (5) يوضّع نتائج ذلك.

جدول (5): المتوسلطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الدور الذي تقوم به شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية في خدمة المُجتمع مُرتبة تنازُليًا

المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجال	الرتبة
مُرتفع	0.60	4.21	تدعيم الأمن المُجتمعي	2
مُرتفع	0.55	4.17	تدعيم الأمن الاقتصادي	4
مُرتفع	0.58	4.18	تدعيم الأمن الإعلامي	3
مُرتفع	0.54	4.23	تعزيز قيم الولاء والانتماء	1
مُرتفع	0.52	4.20	الكُلي	-

يُبينَ الجدول (5) أنّ المتوسطات الحسابية لمستوى الدور الذي تقوم به شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية في خدمة المُجتمع وعلى المستوى الكُلي جاء بدرجة مُرتفعة بمتوسط حسابي (4.20) وبانحراف معياري (0.52)، أما على مستوى المجالات فقد جاءت جميعها بمستوى مُرتفع محتلًا المرتبة الأولى مجال "تعزيز قيم الولاء والانتماء" بمتوسط حسابي بلغ (4.21) حسابي (4.23)، وفي الرتبة الثانية "تدعيم الأمن المجتمعي" بمتوسط حسابي بلغ (4.21) بمستوى متوسط، واحتل مجال "تدعيم الأمن الإعلامي" المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي (4.18)، وجاء بالمرتبة الرابعة والأخيرة مجال "تدعيم الأمن الاقتصادي" بمتوسط حسابي (4.18)، والشكل رقم (1) يوضّح التفاوت بمستوى الدور الذي تقوم به شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية وفقًا للمجالات.



شكل (1): يوضَح التفاوت بمستوى الدور الذي تقوم به شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية وفقًا للمجالات

وتُعزى هذه النتيجة إلى أن لشركة الصخرة الدور الأكبر في تعزيز قيم الولاء والانتماء الذي جاء بأعلى مرتبة، على اعتبار أن شركة الصخرة من رحم القوات المُسلحة الأردنية ومصبوغة بالصبغة العسكرية، ويُمثل القوات المُسلحة الأردنية (الجيش العربي) القائد الأعلى للقوات المُسلحة الأردنية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المُعظم، وإن الشركة تقوم بدور مُهم وكبير في تعزيز قيم الولاء والانتماء؛ لأن الانتماء لكل جهاز ومؤسسة أمنية هو بحد ذاته انتماء للقيادة الهاشمية المتمثلة بجلال الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم -أطال الله في عمره وحفظه نخراً للأردن وشعبه-.

نتائج السؤال الثاني والذي نصنه: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 في تقديرات المبحوثين لمستوى الدور الذي تقوم به شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية في خدمة المجتمع تُعزى لمُتغيرات: (العمر، والمستوى التعليمي، وسنوات الخبرة)؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم إجراء اختبار تحليل التباين المُتعدد للكشف عن وجود الفروقات في تقديرات المبحوثين لمستوى الدور الذي تقوم به شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية في خدمة المُجتمع تعزى لمُتغيرات: (العمر، والمستوى التعليمي، وسنوات الخبرة). وذلك وفقًا لكُل مجال والمجال الكُلي، والجدول (6) يوضَح ذلك.

جدول (6): نتائج تحليل التباين المُتعدد للكشف عن الفروق في تقديرات المبحوثين لمستوى الدور الذي تقوم به شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية وفقا لمُتغيرات الدراسة

مستوى	قيمة	متوسط	درجات	مجموع	مصدر	المجال
الدلالة	(ف)	المربعات	الحرية	المربعات	التباين	المجان
0.378	0.979	0.152	2	0.305	العمر	
0.281	1.287	0.200	3	0.601	المستوى التعليمي	٠ ال
0.000*	89.784	13.971	2	27.942	سنوات الخبرة	تدعيم الأمن المُجتمعي
		0.156	142	22.096	الخطأ	السبسي
			150	2711.694	الكلي	
0.367	1.009	0.130	2	0.261	العمر	
0.057	2.567	0.332	3	0.996	المستوى التعليمي	تدعيم الأمن الاقتصادي
0.000*	95.530	12.356	2	24.711	سنوات الخبرة	
		0.129	142	18.366	الخطأ	الاستعادي
			150	2662.500	الكلي	
0.863	0.147	0.025	2	0.050	العمر	
0.679	0.506	0.085	3	0.255	المستوى التعليمي	تدعيم الأمن الإعلامي
0.000*	75.840	12.746	2	25.491	سنوات الخبرة	
		.168	142	23.864	الخطأ	
			150	2673.813	الكلي	

مستوى	قيمة	متوسط	درجات	مجموع	مصدر	tı tı
الدلالة	(ف)	المربعات	الحرية	المربعات	التباين	المجال
0.558	0.586	0.066	2	0.131	العمر	
0.097	2.143	0.240	3	0.719	المستوى التعليمي	N 11
0.000*	111.150	12.436	2	24.872	سنوات الخبرة	تعزيز قيم الولاء والانتماء
		.112	142	15.888	الخطأ	والانتماء
			150	2737.200	الكلي	
0.372	0.995	0.087	2	0.174	العمر	
0.106	2.073	0.181	3	0.544	المستوى التعليمي	
0.000*	147.815	12.939	2	25.879	سنوات الخبرة	الكُلي
		0.088	142	12.430	الخطأ	
			150	2692.183	الكلي	

 $^{(0.05 \}ge \alpha)$ دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة «

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (6) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (∞≤0.05) في تقديرات المبحوثين لمستوى الدور الذي تقوم به شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية في خدمة المُجتمع تُعزى لمُتغيرات: (العُمر، والمستوى التعليمي)، في حين أظهرت النتائج وجود فروقات تعزى لمُتغير الخبرة، وذلك على مستوى كل مجال والمجال الكلي، وللكشف لصالح من تعود الفروقات فقد تم استخدام اختبار (شيفيه) للمقارنات البعدية والجدول رقم (7) يوضّح نتائج ذلك.

جدول (7): نتائج اختبار (شيفيه) للمُقارنات البعدية للكشف عن الفروقات في تقديرات المبحوثين وفقًا لمُتغير الخبرة

	لفروقات	1	فئات	المتوسطات	ti. ti
21 فأكثر	20 -16	من 10 - 15	الخبرة	الحسابية	المجال
-0.93*	-0.01	-	15-10	3.87	تدعيم الأمن
-0.92*	-	0.01	20-16	3.88	
-	0.92	0.93	21 فأكثر	4.80	المُجتمعي
-0.86*	0.04	-	15-10	3.87	تدعيم الأمن
-0.9*	-	-0.04	20-16	3.83	ىدعيم الامن الاقتصادي
-	0.9	0.86	21 فأكثر	4.73	الاقتصادي

1729

	الفروقات			المتوسطات	ti. ti
21 فأكثر	20 -16	من 10 - 15	الخبرة	الحسابية	المجال
-0.89*	-0.03	-	15-10	3.85	تدعيم الأمن
-0.86*	=	0.03	20-16	3.88	تدعيم أدمن الإعلامي
-	0.86	0.89	21 فأكثر	4.74	الهِ عادمي
-0.91	-0.08	ı	15-10	3.89	.V.11
-0.83	=	0.08	20-16	3.97	تعزيز قيم الولاء والانتماء
-	0.83	0.91	21 فأكثر	4.80	والانتماء
-0.9*	-0.02		15-10	3.87	
-0.88*		0.02	20-16	3.89	الكلي
	0.88	0.9	21 فأكثر	4.77	

تُظهر البيانات في الجدول (7) إلى أن الفروقات كانت دالة إحصائيًا على مستوى كل بعد، والبعد الكلي بين أصحاب الخبرة الأطول (21 فأكثر، والفئات الأخرى ولصالح الخبرة الأطول، ويُعزى سبب ذلك إلى أنه كُلما زادت الخبرة لدى العاملين في الشركة زاد التماسهم وقدرتهم على التشخيص الواقعي الدقيق لدور الشركة في تعزيز الأمن المُجتمعي بكافة فروعه على اعتبار أن خبرتهم الطويلة في مجال العمل الميداني تُساعدهم في تقدير مدى حاجة المُجتمع لتأسيس شركة تُقدم خدمات واستشارات أمنية.

مناقشة النتائج

مُناقشة نتائج السؤال الاول: ما هو دور شركة للخدمات والاستشارات الأمنية في تدعيم الأمن المُجتمعي؟

بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا المحور (4.21 واحتل المرتبة الثانية بين جميع المحاور) مستوى مرتفعًا، وهذا يشير إلى الدور الكبير لشركة الصخرة في تدعيم الأمن المجتمعي، وهذه النتيجة تتفق مع ما ذكره (الأيوبي،2000) حول المؤسسات الأمنية ودورها في الحفاظ على الأمن المجتمعي وتوفير الأمن للاستثمار والنمو الاقتصادي، وأصبحت وظائف الشركات الأمنية اجتماعية، ولا بد من خلق حلقة وصل بين الشركات الأمنية وأفراد المجتمع لتكون مقبولة اجتماعيًا، وجعل عملية صناعة الأمن عملية تشاركية ومسؤولية مجتمعية، وتتفق أيضا هذه النتيجة مع ما ذكره (الأمين، 2001) و(الأيوبي،2000) بأنه من أهم مهام الأجهزة الأمنية توفير الأمن والحماية ومضاعفة الجهد ورفع معدل الإنتاجية في المجتمع، وإتاحة الفرصة للإبداع الفكري والثقافي، وهذا من شأنه أن يسهم في تحقيق الأمن المجتمعي من خلال مكافحة 1730

ومحاربة الظواهر السلبية التي لا يخلو أي مجتمع بشري منها كالقتل، والسرقة، والسطو، ويتمثل هنا دور الشركة الأمنية بالجانبين: الوقائي والعلاجي في مكافحة الجريمة والحد منها وحماية المجتمع منها، وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة للعمل في شركات أمنية متخصصة بالخدمات والاستشارات الأمنية.

مناقشة نتائج السؤال الثاني: ما الدور الذي تقوم به شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية في تدعيم الأمن الاقتصادي؟

بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا المحور (4.17 واحتل المرتبة الرابعة بين جميع المحاور) مستوى مرتفعًا، وهذا يشير إلى الدور المهم الذي تقوم به شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية في تدعيم الأمن الاقتصادي من خلال توفير فرص عمل للمتقاعدين العسكريين والحد من معدلات البطالة في صفوفهم، وتتفق هذه النتيجة مع ما ورد في (سميث كين، 2005) حول أن مدرسة كوبنهاجن وسعت مفهوم الأمن ليشمل المجالات الاقتصادية وليس فقط المجال العسكري والاجتماعي والبيئي.

مناقشة نتائج السؤال الثالث: ما الدور الذي تقوم به شركة الصخرة في تدعيم الأمن الإعلامي؟

بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا المحور (4.18 واحتل المرتبة الثالثة بين جميع المحاور) مستوى مرتفعًا، وتشير إلى الدور الكبير لشركة الصخرة في تدعيم الأمن الإعلامي من خلال قسم العلاقات العامة، وتتفق هذه النتيجة مع ما ذكره (بجورن مولر، 2001) حول أن الأمن يقوم على أساس الهوية، وتتجسند الهوية في قدرة المجتمع على المحافظة على أماطه التقليدية في اللغة والثقافة والدين والهوية الوطنية والعادات والتقاليد، وتعد وسائل الإعلام أحد أهم أذرع العولمة التي تهدد الهوية والعادات والتقاليد، فمع الوقت تصبح عاداتنا وتقاليدنا وهويتنا معولمات، وتتفق هذه النتيجة مع ما ذكره (1991, 1991) حول أن الأمن يقسم إلى مجالات عدة تشمل المجالات المحلية، والإقليمية، والدولية، وتتضمن أمن الفرد ومُمتلكاته وتاريخه، وتراثه، ومعتقداته. ومن المعروف أن الإعلام يؤثر ويسهم في تهديد تُراث ومُعتقدات اي مُجتمع عندما يكون إعلامًا معولمًا وخاليًا من أي رقابة، وإعلامًا مُسيَرًا هدفه تعليب العقول دون مراعاة المحيط أو البيئة التي يعمل الإعلام ضمن إطارها.

مناقشة نتائج السؤال الرابع: ما الدور الذي تقوم به شركة الصخرة في تعزيز قيم الولاء والانتماء؟

بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا المحور (4.23 واحتل المرتبة الأولى بين جميع المحاور) مستوى مرتفعًا، ويشير إلى الدور الكبير الذي تقوم به شركة الصخرة في تعزيز قيم الولاء والانتماء، وتتفق هذه النتيجة مع ما ذكره (عبد السميع، 2010) حول ضرورة تعزيز الأمن لتحقيق التقدم والازدهار الذي يصب في النهاية لصالح تعزيز قيم الولاء والانتماء، ويتفق مع ما ذكره (العوجي،1983) حول أن تراجع معدلات الجريمة يشير إلى توفر حالة الأمن، وأن تفشي الجرائم وزيادة عددها يعني غياب الأمن الاجتماعي، وهذا يسهم في تعزيز قيم الولاء والانتماء لدى أفراد المجتمع من خلال شعورهم بالأمن والحماية والاستقرار، ويتفق مع ما ذكره بوزان في (Dario Batistella,2006) أن الأمن داخل النظام يشير إلى قدرة الدول والمجتمعات على حماية سيادة هويتها وتكاملها الوظيفي، وهذا بدوره يسهم في تعزيز قيم الولاء والانتماء.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يرى العاملون في شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية أن للشركة دورًا مهمًا في خدمة المُجتمع بمتوسطات حسابية مرتفعة لجميع محاور أداة الدراسة، واحتل المرتبة الأولى فيها محور دور شركة الصخرة في تعزيز قيم الولاء والانتماء بمتوسط حسابي بلغ (4.23)، يليه محور دور شركة الصخرة في تدعيم الأمن المجتمعي بمتوسط حسابي بلغ (4.11)، ثم محور دور شركة الصخرة في تدعيم الأمن الإعلامي بمتوسط حسابي بلغ (4.18)، ثم يليه محور دور شركة الصخرة في تدعيم الأمن الاقتصادي بمتوسط حسابي بلغ (4.17) من خلال توفير فرص عمل للمتقاعدين العسكريين والمساهمة في الحد من معدلات البطالة.
- نُدرة الدراسات العلمية التي تستهدف الشركات الأمنية المُتخصصة بالخدمات والاستشارات الأمنية، حيث لوحظ بعد مُراجعة الأدب النظري المُتعلِّق بموضوع الدراسة عدم وجود دراسات مُتعلقة بالأمن المُجتمعي، خاصة من زاوية الشركات الأمنية نفسها.
- توعية أفراد المُجتمع بأهمية الدور الذي تقوم به الشركات الأمنية لتحقيق الأمن المُجتمعي؛ لجعل عملية صناعة الأمن عملية تشاركية ومسؤولية مُجتمعية تتشارك فيها جميع الأنساق داخل المُجتمع.

التوصيات:

- دعم الشركات الأمنية المُتخصصة بتقديم الخدمات والاستشارات الأمنية لتعزيز عملها.
- توعية أفراد المجتمع للتعاون مع الجهات الأمنية المعنية بمكافحة الجريمة لتعزيز عملها والمشاركة في صناعة الأمن.
- توعية طلبة العلم والباحثين وتشجيعهم لإجراء دراسات علمية متخصصة بمواضيع الأمن المجتمعي من وجهة نظر الجهات الأمنية والشركات المتخصصة بالخدمات والاستشارات الأمنية.
- تعزيز قيم الولاء والانتماء لدى المواطنين من خلال التوعية بمُنجزات الجهات الأمنية والدور الذي تقوم به لتحقيق الأمن المُجتمعي ومُكافحة الجريمة.
- ضرورة عمل إعلام أمني يدحض الإشاعات والإعلام المتنمر الذي يستهدف زعزعة استقرار وأمن المُجتمع، خاصة في أوقات الأزمات والكوارث.
- وجود هيئة أو كيان ينظم عمل الشركات الأمنية العاملة على المستوى المحلي ويصنفها ليحفظ حقوق العملاء والعاملين، وليرتقي بمستوى الخدمات المقدمة من قبل هذه الشركات، وبإشراف من الأجهزة الأمنية ذات العلاقة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

القرآن الكريم، سورة قريش الآية 3-4

الأمين، محمد (2001)، الشرطة المُجتمعية: مفهومها وتطبيقاتها العلمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مطابع الجامعة.

الأيوبى، محمد ياسر (2000)، النظرية العامة للأمن، بيروت.

بروشور شركة الصخرة للخدمات والاستشارات الأمنية (2018-2019)، مطبوعات العلاقات العامة.

- أبو جحجوح، ر (2012)، دور الإدارة المدرسية في تنمية الوعي الأمني لدة طلبة المرحلة الثانوية بمدارس محافظات غزة وسبل تفعيله، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الخادمي، نور الدين(2005)، القواعد الفقهية المُتعلقة بالأمن الشامل، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 21، العدد 42.
- الخرابشة، ع (1999)، البُعد الأمني الوطني للتعليم: دوافع وتطلعات، المؤتمر العربي للتعليم والأمن (الأمن مسؤولية الجميع)، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
 - خزاعلة، عبد العزيز (2012)، الشرطة المجتمعية: المفهوم والأبعاد، الريان.
- أبو شامة، عباس (1999)، شرطة المُجتمع، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، مطابع الحامعة.
- الشقحاء، ف (2009)، الأمن الوطني تصور شامل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية
- الصبحيين، عيد حسن؛ والرصاعي، محمد سلامة (2018)، دور المدرسة ومناهج التعليم في تحقيق الأمن المُجتمعي من وجهة نظر القادة التربويين في الأردن، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحسين بن طلال، المجلد (45)، العدد (4)، ملحق 1، الأردن.
- عبد السميع، أ (2010)، الأمن الاجتماعي في الإسلام: دراسة مُقارنة، القاهرة، دار الجامعة الجديدة.
- عفيفي، م (2004)، دور الاسرة في أمن المُجتمع، كلية الملك فهد الأمنية، مركز البحوث والدراسات، الرياش، السعودية.
- علي، مدوني (2014)، قصور مُتطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

العمري، س (2009)، التربية الأمنية في المنهج الإسلامي: أصولها ودورها في تكوين الوعي بالأمن الاجتماعي لدى الاجيال تصور مقترح لطلاب المرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.

العوجي، مصطفى (1983)، الأمن الاجتماعي: مقوماته، تقنياته وارتباطه بالتربية المدنية، مؤسسة نوفل للطباعة والنشر، بيروت.

الفيروز أبادى، القاموس المحيط، مادة أمن.

قطيشات، خ (2015)، درجة تضمين كتب التربية الوطنية والمدنية في المرحلة الأساسية العليا للأمن الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التربوية، جامعة الحسين بن طلال، الأردن.

مؤسسة التدريب المهني (2016)، القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، إدارة مشروع التدريب المهني.

الهيتي، ع (2007)، مسؤولية الأفراد والأجهزة الحكومية في تحقيق الأمن الاجتماعي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر "الأمن الاجتماعي: تحديات وتطلعات" المنعقد في جامعة البحرين، 2007، مملكة البحرين.

المراجع الأجنبية

Batistella, Dario, (2006). *Theories de Relation Internationals*, (Paris: Press de sciences politiques), p,432.

Buzan, B. (1991). Is International Security, Paper presented at: New Thinking about Strategy and International Security (Conference), edited by ken Book London: Harper Collins Academic.

Hans, G. & Edward, N. (2000). In Quest of Human Security, *Japan Review of International Affairs*, Vol,14,no.1,p.79.

Michael, M. (2006). Encyclopedia of social science, London 4th Ed.

Moller, Bjorn, (2001). "National Societal and Human Security: A General Discussion with a Case Study from the Balkans", in What Agenda for Human Security in the Twenty-First Century? First International Meeting of Directors of Peace and Training Institution Proceedings (Paris: UNESCO).47.

مجلة جرش للبحوث والدراسات

الطراونة والقبالين

Smith, Ken (ed.), (2005). *Critical Security Studies and World Politics Boulder*, (Lynne Reiner Publisher).

المواقع الإلكترونية التي تم الرجوع إليها:

موقع خبرني الرسمي تم النشر 2018/9/30 متوفر على الرابط الإلكتروني:

http://www.khaberni.com/news